

بأعلامهم

وقاحة ما بعدها وقاحة
وكذب ما بعده كذب!

غريب امر الطبقة السياسية في لبنان. وقاحة ما بعدها وقاحة، وكذب ما بعده كذب. كل ذلك في سبيل الحفاظ على مواقعهم وعدم مسها، كأنهم لم يقرأوا يوماً عبارة "لو دامت لغيرك لما وصلت اليك"، او كأنهم لم يشبعوا بعد مما حققوه من ثروات غير مشروعة على حساب الشعب اللبناني وباسم هذا الشعب.

وقاحة ما بعدها وقاحة، لانهم، عندما تقول لهم في تقرير تلفزيوني او في مقال صحافي، على سبيل المثال لا الحصر، انتم ابرتم عقودا في الادارات والمؤسسات العامة مع حزبين ومناصرين تابعين لاجزابكم، كل ذلك خلافا لقانون الموظفين وخلافا للقانون 46 الذي اقر سلسلة الرتب والرواتب ومنع التوظيف والتعاقد في الدولة، يردون في البداية بالنفي والتكذيب والبيانات التهويلية والتهديدية معتمدين على الهجوم كأفضل طريقة للدفاع عن انفسهم، ومراهنين على خوف قد يتولد لدى الصحافي ويدفع به الى الصمت والسكوت. عندما تكشف لهم بالمستندات والاسماء والارقام عن اسماء اقربائهم ومناصريهم من ابناء مناطقهم الذين دخلوا الادارات العامة خلال عهودهم، خلافا لأي نص قانوني وبعيدا كل البعد من المباراة التي يفرضها مجلس الخدمة المدنية للتوظيف، لا يشعرون ابدا بالخجل. سرعان ما ينتقلون الى الاعتراف بهذه التوظيفات العشوائية، مبررين ان الذين توظفوا هم من اصحاب الكفايات العالية وقد خضعوا لامتحانات اجرتها الوزارة (التي يتولاها الوزير الذي ينتمي والموظفون الى الفريق السياسي عينه) او المنظمة الدولية التي تمول المشروع المنوي تنفيذه من هؤلاء الموظفين. كأن ما من احد يعرف ان العلاقة بين الوزراء وبعض هذه المنظمات تقوم على قاعدة "مرقلي تمرلك"، وان الوزير يمون في غالبية الاحيان على المنظمة الممولة عبر قرض او هبة، باكثرية الاسماء التي ستعمل في المشروع المنوي تنفيذه.

بقلم
مارون ناصيف*

ضيف العدد

اليأس طريق سهلة...
لا يسلكها إلا العاجزون

لن نياس... ولن نعكس هذا اليأس على طلابنا الذين هم كاولادنا... والذين يشكلون "ثروة لبنان الطبيعية" و"ادمغة لبنان". بل سنبتسم امامهم ونشجعهم دائما على المضي قدما باحثين عن مستقبلهم. وسنبقى لهم المثل والمثال في العمل الدؤوب والتحصيل العلمي على كل المستويات وفي مختلف القطاعات والمجالات، في لبنان وخارج لبنان، نعم خارج لبنان ايضا (وياللاسف لكن لا ضير في ذلك وفي هذه الظروف التي يمر بها لبنان). ومهما كانت الصعاب قاسية وظالمة، وكانت الاوضاع في مؤسساتنا العامة والخاصة وعلى اختلافها بائسة ومتردية لم ولن نقهر. في لبنان اليوم تحديدا، تعتبر الكفاءات والخبرات البشرية ثروة توازي اهمية الثروات الطبيعية، ان لم تكن اهمها، خصوصا في عالم اليوم الذي يرتكز على اقتصاد المعرفة والمعلومات. هذا هو عالمنا اليوم. لذلك فان هجرة هذه الكفاءات والخبرات البشرية الى الخارج تعتبر "نزف ادمغة" او "هجرة ادمغة" من لبنان و"كسب ادمغة" للبلد المستقطب.

لقد اثبتت "هجرة ادمغة" في كل دول العالم انها مسهلة للتنمية والمنافسة في الدول المستقطبة، وعائق للتنمية المستدامة في دول المنشأ. فهل ينطبق هذا الواقع على لبنان كدولة "طاردة لادمغتها" بفعل عوامل عدة؟

الجواب بكل بساطة كلا. لأن لبنان فريد من نوعه كدولة ولأن اللبناني مريد للبنانه ولو هاجر الى كوكب اخر. فحتما سيعود. لكن، يمكننا التساؤل هنا ما هي الاسباب التي تدفع اللبناني بشكل عام، والطالب بشكل خاص الى الهجرة؟

في الواقع هذه الاسباب تبدأ من عدم توافر فرص العمل في الوطن لتصل الى سوء الظروف الامنية والسياسية وفقدان عوامل الاستقرار بشكل عام، فضلا عن عدم تطوير بعض القوانين والانظمة والتشريعات، وقلة الاعتماد على الكفاءة في التوظيف، وشيوع الفساد والرشوة. وهذا كله يعيق سهولة الوصول الى مراكز المسؤولية، والى مراكز تتناسب مع المستوى العلمي والخبراتي الذي يحمله الفرد.

الاسباب الاقتصادية تؤدي ايضا دورا مهما من عدم توافر انظمة وقوانين ترعى الاستثمار وتحفزها، وتمنع الاحتكارات وتقونن المنافسة المشروعة، الى جانب انخفاض التفاوت بين طبقات المجتمع واتساع

بقلم الدكتور
غالب فرحات*

دائرة الفقر، وارتفاع معدل البطالة. زد على ذلك عدم توافر سياسة رواتب ورتب تتوافق مع درجة الاختصاص والخبرة. تقابل الاسباب السياسية والامنية والاقتصادية، اسباب اخرى اجتماعية مثل عدم الشعور بالانتماء الى مجتمع فاعل وخدام للمواطن، وندرة الانظمة الاجتماعية والقضائية الحقيقية المستقلة والدائمة، التي تحمي المواطن، وغياب فرص المنافسة الايجابية، وكذلك غياب سياسة المكافأة والترقي في المجتمع بحسب الجدارة والنشاط، وعدم احترام الحقوق والواجبات، وغياب الشفافية والضمانات الاجتماعية والصحية، وعدم وجود سياسة دعم في حال البطالة، ولا ضمان شيخوخة على غرار الدول المتقدمة والراقية.

اما الاسباب التي يطمح اليها اللبناني ولا يجدها في بلده اليوم، وتدفعه بالتالي الى الهجرة (لكن على امل العودة يوما ما وبكل تأكيد) فهي في مجملها فرص عمل متطابقة مع الاختصاص وبرواتب عالية، والريادة العلمية، والحرية الفكرية، وحماية الحقوق في الاختراع والنشر وما شابه، وتوفر تكنولوجيا حديثة وثروات مادية ضخمة تمكن الفرد من اجراء الابحاث والتطبيقات، وفرص البحث العلمي، وامكان التطور المهني على الصعيد الشخصي، وامكان التدرج في الوظائف، وتواصل مع بيئة اجتماعية مدركة مبنية على المعرفة والخبرة اليومية، وتأقلم الفرد في العلم والمعرفة ما يساعد على الابداع والخلق وتحسين الانتاج.

هجرة ادمغة صحيح. لكن الاصح هو عودة هذه ادمغة الى ربوع الوطن وبكل تأكيد حاملة معها المزيد من الخبرات والعلوم المفيدة وفي كل المجالات.

لانا كلبنانيين نؤمن ونحب فعلا هذا الوطن، ونريد العيش في كنفه، لكن نريد للمواطنة الحقبة ان تسود في هذا البلد. بلد، يجب ان يدار وفقا لاسس علمية وادارية حديثة. في لبنان الكثير من القدرات والكفاءات القادرة على ذلك، لأن قدرات اللبنانيين مميزة، كبيرة وكثيرة لا تعرف العجز، ولأن اليأس طريق سهلة لا يسلكها الا العاجزون.

* استاذ محاضر في الجامعة اللبنانية - كلية الحقوق

مدير وعميد سابق في الجامعة اللبنانية والجامعة الاسلامية في لبنان